التنمية البشرية في العراق (المؤشرات والمعوقات)

المدرس الدكتور زامل ليلي تمن

جغرافية المدن / وزارة التربية

المستخلص

تواجه التنمية البشرية في العراق سلسلة من الإخفاقات تتجسد معالمه في كثير من الشواهد لعل أهمها تدهور أوضاع التعليم بكل مستوياته ، إذ لم تكن هناك فلسفة وأهداف وسياسات واضحة المعالم للنظام التعليمي في العراق . كما أن الأمية تشكل خطرا يهدد مستقبل التنمية التي بلغت نسبتها ٦٠% وهي أعلى من المعدل العالمي البالغ ٢٠%. فضلا عن ارتفاع نسب الهدر والتسرب في مراحل التعليم الثلاث . وفي المجال الصحي فان الأمر يزداد سوء ، بعد هجر أكثر من٥٠٠٠ طبيب بلدهم والخطورة تكمن في أن المهاجرين هم من ذوي التخصصات الطبية الدقيقة . ولا يوجد أي مؤشر على تحسن الوضع الصحي بل تدهور العمر المتوقع وارتفعت الإصابات بالإمراض السارية والمعدية . وتعكس نسبة الفقر المدقع تدهورا كبيرا في مستوى معيشة المواطن العراقي إذ ارتفعت النسبة من ٣،٩%عام ١٩٨٩ إلى ٢١% يتبعه الفقر المطلق المقدر ب٧٢% وهذا يعني أن ثلاث أرباع سكان العراق يعانون من فقر مطلق . هذا فضلا عن تدني نسب مؤشرات نوعية الحياة الأخرى الخاصة بالمسكن والكهرباء والبطالة وسوء التغذية ،وارتفاع أعداد الأرامل والأيتام ليصل الى٨ ملايين وبنسبة ٢٩% من سكان العراق . فضلا عن اغتيال أكثر من ٧٣٠ عالما عراقيا من الأطباء والأكاديميين، ولا زال الخطر مستمر.

Abstract

The humanity development in Iraq suffering serious from failure especially downfall in all levels, which not found planning to the system of education in Iraq. The illiteracy also formation threat to the future humanity development in percentage (60%) more than global average is (20%) , as well as escape case from education in three stages. In healthy field more badly case which more than 5000 physicians specialist leave Iraq and increase infections with epidemic diseases. The miserable poor forming large downfall in level of man living in Iraq which increase percentage in (3,9%) in 1989 into (21%) following with unlimited poor about (72%) and that refer to about (75) of Iraq population suffering from unlimited poor. As well as another requirement of life quality like habitat, electricity, joblessness, bad nutrition, increase

number of widower and parentless arrived into 8 millions in percentage (29%) of Iraq population. In another hand killing more than 730 Iraqi scientists from physicians and academic and the dangerous now continuous .

المقدمـة:

تعتمد معايير التنمية البشرية إلى حد كبير على عدد من المقاييس الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال بلداننا العربية بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط قاصرة عن اللحاق بها . ويعود ذلك إلى أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها أدت إلى فقدان الاقتصاديات حيويتها وقدرتها على الاستفادة من خيرات النفط بما يؤدي إلى خلق اقتصادات ذات قاعدة متنوعة وتعتمد على الإمكانات الوطنية .

ومن ضمن المؤشرات البشرية في الوطن العربي فان هناك أكثر من٦٥ مليون أمي عربي بالغ، وما زالت نسب الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي دون مثيلاتها في الدول النامية وبخاصة ما يتعلق بالفتيات، وتوصف الدول العربية بأنها أفضل صحة من الدول النامية لكنها اقل تعليما.

وإذا كان ذلك حال الدول العربية المستقرة سياسيا واقتصاديا وامنيا ، فما بالنا ببلد يعيش منذ أكثر من ثلاثين سنة في دوامات من الحروب والحصار الاقتصادي وآخرها الاحتلال وما ينتج عنه من كوارث بأدق معانيها . إذ يعيش الشعب العراقي أزمة حقيقية وشاملة لحياة المواطن بكل مفاصلها ، والتبست عليه المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية من قبيل الأعمار وإعادة الأعمار والتخطيط والتنمية والإنماء والتنمية البشرية ومكافحة الفساد وتحقيق الأمن...الخ وبالتالي فان كل واحدة من هذه المفردات تمثل مشكلة بحد ذاتها تستوجب البحث والتحليل ، وما نحن بصدد الكتابة عنه يمثل واحدة منها .

أن المشكلة الرئيسة في البحث هي الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- هل بالإمكان إنجاح خطط للتنمية البشرية في العراق.

٢- متى يتم الاهتمام بالعنصر البشري العربي كباقي دول العالم.

٣- لماذا لا يهتم العرب بتجارب دول العالم في هذا المجال كالأوروبيين والأمريكيين واليابان وحتى دول شرق وجنوب شرق آسيا.

٤- هل أن الاهتمام بالبشر الذي أكرمه الله وفضله على سائر خلقه ينتقص من مكانة الحكام؟أم العكس هوا لصحيح؟وان كان كذلك فان سكان العالم المتقدم يحصلون على كامل حقوقهم الوطنية ،فبم اثروا على حكامهم؟

٥- كيف تتمكن الجامعات من بناء فكرة رائدة تقبل بها السلطة السياسية من حيث أقناعها بالاهتمام بهذا الجانب .

٦- ماموقع المواطن وما موقفه من كل هذا الإهمال له؟وهل أن المواطن مسؤول هو الآخر عن هذا الإهمال ؟ وكيف يمكن توعيته بذلك؟

أهمية تنمية الموارد البشرية

يرجع الاهتمام العالمي بتنمية الموارد البشرية إلى أن البشر هم الثروة الحقيقية لأية دولة ، ولأي امة، وكلما تمكنت الأمة من الحفاظ على ثروتها البشرية ،وعملت على تنمية قدراتها عن طريق التأهيل والتدريب المستمر ،لإكسابها القدرة على التعامل مع الجديد الذي يظهر على الساحة بين الحين والأخر ،كلما تقدمت الأمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بين الأمم الأخرى. وإذا كان تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ،وهم الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ،طبيعيا فانه من غير الطبيعي أن نجد من بين الدول المتقدمة (ألمانيا واليابان) وهما الدولتان الخاسرتان في الحرب ،وهما خير نموذج للاهتمام بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية ، وخاصة اليابان التي لديها ندرة شديدة في الموارد الطبيعية ،وبالرغم من ذلك ،فقد استطاعت بما تملكه من ثروة بشرية أن تبني اقتصادا قويا ،تقف من خلاله بين مصاف الدول الثمان الكبار . فالتنمية البشرية تهدف إلى توسيع قدرات الفرد ،وإيجاد المزيد من الخيارات المتاحة امامه ،كما تهدف إلى تحسين المستويات الصحية والثقافية والاجتماعية ،وتطوير معارف ومهارات الفرد ،فضلا عن توفير فرص الإبداع واحترام الذات ،وضمان الحقوق الإنسانية ،وضمان مشاركاته الايجابية في جميع مناحي الحياة .

ومما لاشك فيه أن الدول التي لا تستطيع أو تعجز عن تنمية مواردها البشرية لايمكنها أن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة والمأمولة مهما ابتكرت من وسائل ، وإنما يمكنها أن تحقق هذه الغايات والأهداف عن طريق تضافر جميع عناصر الإنتاج (الأرض ،والعمل، ورأس المال ، والإدارة). أن تنمية الإنسان العربي مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ،ذلك لسببين ،أولاهما إن سلاح العقل والعلم أصبح اليوم أقوى من السلاح الميكانيكي ،وما نلاحظه اليوم من تبجح الولايات المتحدة الأمريكية ليس بسلاحها الميكانيكي المتطور فحسب ،وإنما هي تغزو العالم بسلاحها الاقتصادي والثقافي والإعلامي والحضاري،وهذا السلاح هو أقوى أثرا علينا من السلاح الأول .

مفهوم التنمية البشرية

تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي او التنمية الاقتصادية لتاخذ مبدا يعرف باسم التنمية البشرية ، وهذا المفهوم يعيد ربط العلاقة بين البشر والتنمية ، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل ايضا باعتبار البشر غاية التنمية. أصدرت الأمم المتحدة ضمن برنامجها الانمائي التابع لها في مطلع التسعينات من القرن الماضي تقريرا حول التنمية البشرية التي عرفها بانها ((عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها)) ويظهر من التعريف بان للتنمية البشرية جانبان ، أولاهما يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، وثانيهما : الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للانسان ، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الانتاج . لذلك فان جوهر العملية التنموية هو الانسان الذي يعد مقصد التنمية واحدى دعاماتها الاساسية .

وللتنميه البشرية مفهوم اخر ضمن توجهات تقرير التنمية البشرية بانها((توسيع خيارات الناس)) وهذه الخيارات من الناحية المبداية يمكن ان تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت ، ولكن الخيارات الاساسية التي لا مناص منها في جميع مستويات التنمية هي:

١- ان يحيا الانسان حياة طويلة وصحية خالية من الإمراض.

٢- أن يكتسب المعرفة.

٣- أن يحصل على الموارد اللازمة.

معايير التنمية البشرية

تقاس التنمية البشرية بمعامل يطلق عليه : مؤشر او دليل التنمية البشرية ، والذي صاغه برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٦) ويحتوي المؤشر على ثلاث متغيرات هي: طول الاجل (العمر المتوقع عند الميلاد) ووفيات الاطفال دون الخامسة او وفيات الاطفال الرضع. اما التعليم فيقاس التحسن فيه بمتغيريين هما : ادراك القراءة والكتابة ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية (عام،عالي). وتقاس دالة الرفاهية (مستوى المعيشة) باستخدامات الدخل، الذي يتكون من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالاسعار الثابتة معدلا بنسبة الاستهلاك العائلي الى الدخل(١). ويفترض أن يكون المؤشر يساوي الواحد الصحيح لتساوي قيمة مكونات البسط مع قيمة مكونات المقام ، ولكن يندر وجود دولة يصل فيها المؤشر الى الواحد الصحيح ، ويعدل هذا بمقدار الانتقاص من بعض مكونات الصحة والتعليم ورفاهية استخدام الدخل . ولبناء الدليل حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وتحدد ترتيب دول العالم بناء على قمة الدليل. وبناء على تقرير الامم المتحدة فانه يتم تبني القيم القصوى والدنيا للمؤشرات المكونة للدليل حسب الترتيب وهي:

١- العمر المتوقع عند الولادة(٨٥ سنة ،٢٥ سنة)

٢-الامية للكبار(١٠٠%،صفر%)الالمام بالقراءة والكتابة كهدف.

٣- متوسط سنوات الدراسة (١٥ سنة ، صفر سنة)

ولذلك يتم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما ياتي:

- الدول ذات التنمية البشرية العالية من (٠،٨٠٠) فما فوق .
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة من(٠،٥٠٠) واقل من(٠،٨٠٠)
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة تحت(٠،٥٠٠) .

وعند تطبيق هذه المعايير على الدول العربية نجد إن دولنا العربية تقع في مستوى اقل من المتوسط العالمي،غير إن انجازات الدول العربية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى . وتصنف الدول العربية في ضوء دليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات

وفق ما حققته من انجازات في مجال التنمية البشرية .تضم المجموعة الأولى وهي المجموعة المرتفعة الأداء إلى أربع دول هي حسب الترتيب :البحرين ،والكويت ،والإمارات ،وقطر . أما المجموعة المتوسطة فتضم ١١ دولة هي على التوالي :ليبيا،لبنان ،السعودية،سلطنة عمان ،الأردن،تونس ،سوريا،الجزائر ،مصر،المغرب وجزر القمر.فيما أدرج الدليل ثلاث دول في المجموعة المنخفضة هي :السودان واليمن وموريتانيا. ضم الدليل ١٨ دولة عربية بعد استبعاد العراق وجيبوتي إضافة إلى الصومال وفلسطين من قبل ،هذا مع التباين بين الدول العربية في مواقعها في دليل التنمية البشرية ،إذ يظهر الفرق الكبير بين أول دولة وهي البحرين وأخر دولة وهي جزر القمر ويبلغ الفرق بينهما ١٠٨ مراتب،كما تتوزع الدول العربية من بين دول العالم الأخرى على التصنيفات الثلاثة التي يعتمدها التقرير وهي:تنمية بشرية عالية ، وتنمية متوسطة ، ومنخفضة ، وذلك على النحو الآتي :

أ- **تنمية بشرية مرتفعة:**

وتضم ٤٨ دولة منها أربعة دول عربية التي ذكرت،وهذه الدول حافظت على تصنيفها ضمن الفئة الأولى لكن مراتبها اختلفت ،فقد سجلت دولة البحرين تقدما مقداره مرتبة واحدة ،بينما تراجعت الكويت سبع مراتب وقطر ست مراتب ،وحافظت دولة الإمارات على مرتبتها السابقة.

ب-**تنمية بشرية متوسطة :**

وتضم ٧٨ دولة منها ١١ دولة عربية تلك التي ذكرت أعلاه.

ج- **تنمية بشرية منخفضة :**

وتضم ٣٦ دولة منها ثلاث دول عربية تلك التي ذكرت أعلاه.

تتفاوت الدول العربية في مؤشرات دليل التنمية البشرية لكن يتمتع معظم الشعب العربي بمعدل توقع للحياة عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي البالغ ٦٧ سنة .وتنفق معظم الدول العربية ٤%من الناتج الإجمالي على الصحة ،وهذا اقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط التي تنفق ٥%،وتؤثر برامج إصلاح القطاع الصحي سلبا على الفئات الضعيفة اجتماعيا .هذا فضلا عن تدني نسب الالتحاق بالتعليم وضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام ،إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية عام ٢٠٠٥(٨٧٠) مليار دولار وهذا لايعادل سوى دخل واحدة من الدول الأوروبية الأقل نموا كاسبانيا مثلا البالغ ناتجها المحلي الإجمالي (٧٠٠) مليار دولار.

مؤشرات التنمية البشرية في العراق

انعكس الوضع الامني المتدهور في العراق سلبا على التنمية البشرية ، ويمكن تصور حالة التنمية البشرية في العراق من خلال استعراض لبعض القطاعات المفصلية الاساسية التي لها تماس مباشر مع المواطن في العراق وكالاتي :

١-قطاع التعليم

تضرر قطاع التعليم بشكل مباشر بعد الاحتلال واتخذ مسارا مخيفا وانحدارا مذهلا في بناه التحتية وتجهيزاته ومختبراته ونقص في عدد المدارس ،حيث ارتفع عدد التلاميذ لكل مدرسة من ٥٠٠ في عام ١٩٨٠الى ٤٥٠٠ عام ٢٠٠٤(٢). وفي ذات الوقت تفاقمت ظاهرة التسرب من المدارس وتزايد عدد الأطفال دون سن ١٢ الذين تركوا مدارسهم لكسب العيش ، ومن المحتمل أن لا يقل خلال السنوات القادمة. ورغم أن تقارير التنمية البشرية تجاوزت مؤشر نسبة القراءة والكتابة للبالغين إلى استخدام مؤشرات تكميلية مثل عدد العلماء والفنيين لكل ١٠٠٠ شخص من السكان ،أو نسبة خريجي التعليم العالي كنسبة من الفئة العمرية المقابلة لها،لكننا سنأخذها بالتدريج وكالاتي:

أ-الأمية

الأمية آفة مزمنة تعاني منها الدول المتخلفة والنامية فيما تم رفعها نهائيا من أدبيات ومؤشرات التنمية في الدول المتقدمة ،ولازالت تأخذ مأخذها في العراق استنادا إلى الجدول (١).

جدول ١: نسبة الأمية في العراق بين البالغين والشباب للسنتين ١٩٩٠و٢٠٠٢ كنسبة مئوية من الفئات العمرية المقابلة لها.

السنة	البالغين ١٥ سنة فما فوق %			الشباب ١٥ -٢٤ سنة %		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٠	٤٣	٦٧	٦٤،٣	٤٣،٦	٧٥	٥٩
٢٠٠٢	٣٤	٧٦	٥٩،٩	٤٠	٧٠	٥٥

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥،ص٢٥٧.

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الأمية مرتفعة جدا في العراق مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٢٠%،ويعود ذلك إلى تدني المستوى المعاشي واضطرار الأسر بدفع أبناءهم للعمل لتوفير لقمة العيش ،فضلا عن ضعف الوعي الثقافي للأسرة ،وتوجت الأسباب الأخرى بتفاقم الوضع الأمني. أن استفحال ظاهرة الأمية في العراق وترسخها يعود إلى عام ١٩٩٠- حينما فرضت العقوبات الدولية على العراق

–إذ بلغت نسبة الأمية ١٤,٥%بين الذكور و١٧,٧%بين الإناث حسب تعداد عام ١٩٩٧ في الفئة العمرية ١٥–٢٤سنة .وبلغت فجوة الأمية (رجال/نساء)٤٤%سنة ١٩٩٠ وارتفعت إلى ٥٠%سنة ٢٠٠٤.وهذا يعطي مؤشر آخر سلبي إلى أن العنصر النسوي لازال مهملا في العراق (٣).

ب–**الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي**

يستخدم دليل التنمية البشرية نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة ويصلون إلى المرحلة الخامسة من الفئة العمرية المقابلة وصافي القيد في التعليم الابتدائي ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة كمؤشرات لقياس البعد التعليمي .فقد بلغت نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالمرحلة الأولى ويصلون إلى المرحلة الخامسة ٨٣,٧%سنة ١٩٩٨كنسبة من الفئة العمرية المقابلة ،ارتفعت قليلا لتصل إلى ٨٨,١%سنة ٢٠٠٢(٤). اما انسيابية الطلبة بين المراحل التعليمية فانه ٨٩,٨%ممن هم في السنة السادسة يلتحقون في المدارس الابتدائية ،يصل منهم ٩٠%إلى المدارس المتوسطة و٥٠%إلى المدارس الإعدادية و٥١,٧%إلى التعليم الجامعي للسنة الدراسية ١٩٩٠–/١٩٩١،إضافة إلى ٣٢,٧%إلى التعليم المهني و٤٤%في التعليم الفني لتكون نسبة الملتحقين في المدارس الإعدادية والمهنية إلى ٨٢,٧%. وعند مقارنة هذه النسب بالعام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٧٤,٢% يصل ما نسبته ٩٦,١%إلى المدارس المتوسطة ويذهب منهم ما نسبته ٦٩,٥%إلى المدارس المهنية و١٢,٣%إلى المدارس الفنية ،إلا أن نسبة الالتحاق في التعليم العالي ارتفعت إلى ٩٠,٢%(٥).

ويعود تدني النسب إلى ارتفاع نسب الهدر في التعليم الجدول (٢) في مراحل التعليم المختلفة. وعند مقارنة فجوه الالتحاق بالتعليم الأساسي (نساءارجال) البالغة ٨٩% سنة ١٩٩٠\١٩٩١ مع بعض الدول العربية كالبحرين على سبيل المثال البالغة ١٠٠%فان العراق في ضوؤها يعد من بين الدول الاسوا، أما فجوة الالتحاق بالتعليم الثانوي البالغة ٦٧%للسنة نفسها لتنخفض إلى ٦٦%سنة ١٩٩٩ وفي التعليم الجامعي بلغت ٥٣%سنة ١٩٩٩\٢٠٠٠،لظهر مدى التدهور في قطاع التعليم العراقي (٦).

جدول ٢ : نسب الهدر في مراحل التعليم الثلاث للسنوات ١٩٩٠/١٩٩١و١٩٩٥/١٩٩٦و١٩٩٩/٢٠٠٠ (%)

السنة	البيان	الدراسة الأبتدائية	الدراسة المتوسطة	الدراسة الإعدادية والأكاديمية	الدراسة الإعدادية المهنية	الدراسة الفنية	الدراسة الجامعية
٩١/٩٠	رسوب	١٦،٢	٣٠،٧	١٥،٧	٢١،١	٢٥،٤	١٤،٤
	تسرب	١،٩	٥،١	١،٥	١،٩	٤،٨	١،٩
٩٦/٩٥	رسوب	١٣،١	٣٤	٢٢،٤	٢٥،١	٤٠،١	١٩،٨
	تسرب	٣،١	٦،٨	١،٧	٢،٢	٤،٥	٢،٩
٢٠٠٠/٩٩	رسوب	١١،١	٣١،٢	٢١،٨	١٨،٢	٢٩،٧	١٦،١
	تسرب	٢،٣	٥،٦	٢	٢،٩	٧،٤	٤،٣

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء الاجتماعي والتربوي ،بيانات غير منشورة للأعوام ٩١١٩٠ و٩٦١٩٥ و١٩٩٩٠٢٠٠٠.

ويعد الإنفاق على التعليم الأساس الذي تبنى عليه عملية التعليم برمتها ، ومنه نستدل من الاهتمام بهذا القطاع من عدمه ، ورغم ان الإنفاق متدني في اغلب الأقطار العربية ألا انه في العراق بلغت النسبة ٣%سنة ١٩٨٠ بينما بلغت في مصر ٥,٧%وفي المغرب ٦,١% وفي الاردن٦,٦%،وقد انخفضت النسبة بشكل كبير في موازنة ٢٠٠٦ إذ بلغت للتربية والتعليم ١,٩% من الموازنة العامة للدولة (٧).تجدر الإشارة إلى أن ما ينفق على الجامعات العربية كافة يساوي (٦/١) ما تحصل عليه جامعة بركلي من ولاية أريزونا الأمريكية.وان ما ينفق على الطالب العربي يقدر ب٢٥٠٠دولار مقابل ٤٥٠٠٠ دولار للطالب السويسري.

٢- قطاع الصحة:

يعاني نظام الرعاية الصحية من تراجع خدماته منذ سنوات بعد ما كان رائدا لها في المنطقة لأكثر من ثلاثين عاما ،وقد انخفضت نسبة النفقات على الخدمات الصحية إلى ٩٠%في العقد الأخير من القرن العشرين،وأصبح الوضع أكثر سوءا بعد عمليات السلب والنهب والتخريب الذي لحق بالمؤسسات منذ احتلال العراق .وتشير بعض المصادر غير الحكوميةالى وجود نقص في المستشفيات ،وقلة الميزانية المخصصة للقطاع الصحي، وان أكثر من ستة مستشفيات لم يصلها الماء الصافي للشرب في مدينة بغداد ،وتسرب عدد كبير من الملاكات الطبية والصحية بسبب الوضع الأمني ،إذ ترك أكثر من ٥٠٠٠طبيب عملهم في المؤسسات الصحية الرسمية وبلغ عدد الأطباء الذين تم قتلهم

٧٠طبيبا، ومن وذوي المهن الطبية الذين تم قتلهم حوالي ١٢١ معاون طبي (٨).فضلا عن عدم وجود نظام فعال لإدارة العملية الصحية واستشراء الفساد الإداري والنقص الشديد في الأدوية ،وانعكس ذلك كله على تدهور المؤشرات الحيوية الجدول (٣) .

جدول ٣: المؤشرات الحيوية في العراق لسنوات مختلفة

المؤشرات / سنة	العمر المتوقع عند الولادة / سنة	معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي
١٩٧٠	٥٥	١٥،٥	١٠٢	١٢٧
١٩٨٠	٦٢	٩	٨٠	٩٥
٢٠٠٣	٦١	٩	١٠٢	١٢٥

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ ،ص ٢٦٢.

وبالرغم من الارتفاع المطلق للمؤشرات الصحية الأخرى ،إلا إنها انخفضت كنسبة إلى عدد السكان ،إذ كان عدد الأطباء ٩٣٦٦ طبيب سنة ١٩٩٠ ارتفع إلى ١٤٧٠٤ طبيب سنة ٢٠٠٣ ، ألا أن نسبة طبيب إلى ١٠٠٠ نسمة انخفضت من ١،٩١ إلى ١،٨ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة الجدول (٤). وانخفض الأنفاق على الصحة مقارنة مع الدول النامية والبالغة ٣%من GDP و٤,٦ كنسبة من الإنفاق العام ،في حين كانت النسبة ٥,٤%و١٥,١% في الجزائر وبلغت في موريتانيا ٣,٤%و١٠,٣%على التوالي

ومن المؤشرات المستخدمة في مجال الصحة العامة هو مدى توفير مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم .أن أزمة انقطاع التيار الكهربائي وشحه قطع الغيار ،وازدياد تخسفات وتصدعات أنابيب الماء الصافي انعكست على ديمومة ضخ الماء الصالح للشرب إلى المواطنين،الأمر الذي تسبب في تدني حصة المواطن ولجوءه إلى المضخات الصغيرة وما يرافقها من اضطراب في توزيع وازدياد احتمالات التلوث وانخفاض الكفاءة التشغيلية لمشاريع إسالة الماء إلى اقل من ٥%،وتدني نوعية مياه الشرب وانخفاض تركيز مادة الكلور من (٥) إلى (١ملغم/لتر) ويشكل تلوث مياه الشرب كارثة حقيقية ،حيث أثبتت الدراسات والتحاليل المختبرية تلوثه بكتريولوجيا في كافة مدن العراق ،بينما يسبب نقصان عنصر اليود تضخم في الغدد الدرقية ،وهذا ناتج طبيعي لاختلال التوازن بين العناصر الطبيعية في البيئة بفعل تعرية التربة وبعض أنواع الصخور وبواسطة المياه الجارية والإمطار مثل الخارصين والكلور والسليليوم.ويوضح الجدول (٥) نسبة مايحصل عليه السكان من مياه مأمونة وصرف صحي ملائم مع فارق الفجوة بين الحضر والريف.

جدول ٤: المؤشرات الصحية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣.

المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣
عدد الأسّرة	٣١٢٢٣	٣٢٧١٨	٣٣٧٢١	٣١٨٥٦
عدد السكان/ سرير	٥٧٢	٦٢٨	٦٢٥	٨٢٦
معدل إشغال الأسّرة	٤٣،٥	٤٤،٣	٤٣،٨	٤٥،٣
عدد الأطباء	٩٣٦٦	٩٧٦٩	١١٩٢٠	١٤٧٠٤
عدد السكان / طبيبي	١٩١٠	٢١٠٢	١٩٣٥	١٧٩١
معدل طبيبي لكل ١٠٠٠ شخص	١،٩١	٢،١	١،٩	١،٨
عدد أطباء الأسنان	١٤٦٤	١٧٤٦	٢٢٣٥	٢٦٨٠
عدد السكان / طبيب أسنان	١٢٢٢٠	١١٧٦٢	٩١٢٧	٩٨٢٨
عدد الصيادلة	١٤٧٠	١٥٩٤	١٩٥٧	٢٣٠٩
عدد السكان / صيدلي	١٢١٧٠	١٢٨٨٣	١٠٤١٩	١١٤٠٧
عدد المستشفيات	١٧٧	١٩٧	٢١٦	٢١٧
عدد السكان / مستشفى	١٠١٠٧٦	١٠٤٢٤٤	١٠٩٠١٥	١٢١٣٨٢
عدد المراكز الصحية	٧٣٧	٨٨١	٩٤١	٩٥٥
عدد السكان / مركز صحي	٢٤٢٧٥	٢٣٣١٠	٢١١١٩	٢٧٥٨١
عدد العيادات الشعبية	١٣٣	٢٦٢	٣١٣	٤٠٢
عدد السكان / عيادة شعبية	١٣٤٥١٤	٧٨٣٨٢	٦٢٧٠٧	٦٥٥٢٢

المصدر : التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة القادسية ،٢٠٠٤،ص١٥٦.

جدول ٥: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم للسنوات ١٩٩٠و٢٠٠٢و٢٠٠٤. (%)

المؤشرات	١٩٩٠			٢٠٠٢			٢٠٠٤		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
مياه شرب	٤٤	٧٨	٩٢	٥٠	٨١	٩٧	٣٣	٥٤	٦٠
صرف صحي ملائم	٣٧	٧٠	٨٥	٤٨	٨٠	٩٥	٣	٢٥	٤٧

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥للسنوات ١٩٩٠ و٢٠٠٢ .

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية الألفية،٢٠٠٤،ص١٦.

٣. دالة الرفاهية (مستوى المعيشة)

يعد المستوى المعيشي للاسرة تحصيل حاصل للفرق بين الدخل والانفاق، فزيادة الاول على الثاني تعني زيادة في الرفاهية والعكس صحيح، وتعتمد أدبيات المنظمات الدولية في قياسها للفقر في الدول النامية مفهومين أساسيين هما (١٠):

١- **الفقر المدقع** : هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتامين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة .

٢- **الفقر المطلق** : هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن ،والملبس ، والتعليم ،والصحة ،والنقل .

تعكس نسبة الفقر المدقع تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة في العراق، فقد كانت منخفضة جدا عام ١٩٨٨ إذ بلغت ٣,٩% لعموم العراق ، وكان المستوى متقاربا بين الحضر والريف ،إذ كانت نسبة الفقر المدقع فيهما ٣,٦% و٤,٧% على التوالي . ثم تدهور المستوى المعيشي بشكل كبير بعد ثلاث سنوات من فرض الحصار الاقتصادي على العراق،فقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع الى٢١%وتبع ذلك تدهور كبير في مستوى الفقر المطلق إذ قدر ب ٧٢% وهذا يعني ان ثلاث أرباع سكان العراق كان يعاني من نقص أو عجز في تامين الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمسكن والملبس والتعلم والصحة والنقل . إما المؤشرات المقدرة عام ٢٠٠٥ فقد عكست تحسننا نسبيا في نسبتي الفقر المدقع والمطلق ، إذ انخفضت الى٩% و ٤٠% على التوالي، أي أنها حققت تحسننا نسبته ٥٠%تقريبا مما كان عليه خلال الحصار ، غير ان هذا التحسن وان كان يبدو كبيرا إلا انه يعكس ان تلك النسبة ما زالت تزيد على ما كان عليه الحال قبل فرض الحصار بنسبة ١٠٠% تقريبا .

تشير نتائج المسح السريع لميزانية الأسرة المنفذ عام ٢٠٠٥ إلى إن وسيط دخل الأسرة الشهري بلغ ٣٢٥٠٠٠ دينار ، إما المتوسط العام لدخل الأسرة الشهري بلغ ٤٤٩٢٩٠ دينار إذ يلاحظ إن وسيط دخل الأسرة اقل من متوسط دخلها ،ذلك لان المتوسط يتأثر بالقيم المتطرفة لا سيما الدخول العالية ، أما الوسيط فهو يعتمد المستوى الذي يتوسط القيم ولا يتأثر بالقيم المتطرفة ، أما من حيث مصدر الدخل فان الدخول المتأتية من الأجور والرواتب المستلمة من كافة القطاعات (عام +حكومي+خاص) ساهمت بنسبة٤٦% من مجموع الدخول، ويعود سببها الرئيس إلى تحسن رواتب وأجور العاملين في أجهزة الدولة ،إذ لم تزد هذه النسبة خلال الثمانينات والتسعينات عن ٢٥%.

وبالمقارنة مع وسيط الأجرة لعام ٢٠٠٣ البالغ ١٨٥٨٣٣ دينار ولعام ٢٠٠٤ البالغ ٢١١٠٠٠ دينار ، يلاحظ انه ضعف زيادة نسبته عام ٢٠٠٥ قدرها ٧٥% عن سنة ٢٠٠٣ و٤٥% عن سنة ٢٠٠٤ .

احتلت نسبة الأنفاق على المواد الغذائية المرتبة الأولى حيث بلغت ٤٦,٨% من مجموع الأنفاق العام . أما الأنفاق على النقل فاحتلت المرتبة الثانية إذ بلغت ١٨,٥% وهي مرتفعة مقارنة بنسبتها للأعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٢ البالغة ٥% و ٤% على التوالي . وارتفعت نسبة الأنفاق على التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة ٩,٦% مقارنة بمثيلها في عام ١٩٩٣ البالغة ٤% .

وتشير نتائج المسح بان الفئات التي تحصل على متوسط دخل شهري يقل عن ١٢٠ ألف دينار تشكل الأسر فيها نسبة ٧,٦% من مجموع الأسر ، لكنها تتسلم ١,٣% من أجمالي دخول الأسر . في حين أن الفئات التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين ١,١–١,٨ مليون دينار فأكثر تشكل ٣,٩% من مجموع عدد الأسر لكنها تتسلم ٢١,٥% من إجمالي دخول الأسر في الحضر والريف . وظهر من المسح أيضا بان أدنى ١٠% من الأسر تتسلم ١,٩% فقط من اجمالي دخول الاسر ، وان على ١٠% من الاسر تتسلم ٣٢,٦% من اجمالي دخول الاسر في العراق ، وان ادنى٥٠% من الاسر تتسلم ٢٢,٤% في حين أن أعلى ٥٠% من الاسر تتسلم٧٧,٦% من أجمالي دخول الأسر في عموم العراق (١١) . ويتميز توزيع الدخول في العراق بصفة عامة بان التفاوت فيه منخفض نسبي وان دخول الفئات الدنيا أكثر تأثرا بمستوى الأسعار من فئات الدخول العالية وبالتالي يقلل من أهمية الدخل بشكل أو بأخر .

٤. نوعية الحياة:

يعتبر مفهوم نوعية الحياة (Quality of Life) من المؤشرات الحديثة والتي بدأ استخدامها في النصف الثاني من القرن العشرين لقياس انعكاس التنمية الاقتصادية والاجتماعية على زيادة الرفاه الاجتماعي للانسان في المجتمع. ويعدد محمود عبد الفضيل(١٢): المؤشرات التي استخدمت في تركيب مؤشرات نوعية الحياة في المجتمعات المختلفة لتشمل (استهلاك الغذاء ،والسكن ،والصحة،والتعليم،والكساء،وحماية المفكرين والعلماء، وتشويش الحياة الاجتماعية بكثرة الأيتام والأرامل ،والترويح، والاتصالات والنقل ،والمؤشرات الخاصة بالبيئة المادية والبيئة الاجتماعية المحيطة.) إذ أوضحت وزارة التخطيط ضمن خطتها الإستراتيجية إلى تدهور جميع مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بأساس عام ١٩٨٠ .وأشارت إلى أن نتائج المسح التي نشرت مؤخرا أظهرت مدى التراجع الكبير في نوعية الحياة للأسرة العراقية ،متمثلة بعدم ضمان تجهيز الكهرباءلاكثر من ٣,٢مليون أسرة وتردي نوعية الماء لأكثر من ٧٦%من إجمالي الأسر العراقية إضافة إلى الانخفاض الكبير في كميات المياه الذي وصل إلى نسبة من ٦٠–٩٠%من مجموع سكان المدن .كما أشارت إلى التراجع في خدمات الصرف الصحي لأكثر من مليون ونصف المليون من السكان ،وتدني مستوى السكن لأكثر من

٤٥%من الأسر العراقية ،وأشارت خطة التنمية الإستراتيجية إلى التدهور الكبير في النظام الصحي بما يتجاوز نسبة ٣٠% ،وارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل يفوق الدول المجاورة . وسوف نعرج الى بعض هذه المؤشرات ذات العلاقة بنوعية الحياة للمواطن العراقي (١٣).

أ- الاسكان:

تقدر نسبة الاسر التي تمتلك دارا سكنية ملكا لها بـ ٧٥% لكن ٢٥%منها تعرضت للدمار في حقبة ما بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣،لاسيما في بعض المناطق من البلاد كالفلوجة والنجف والرمادي والديوانية وسامراء وبعقوبة،وحسب بيانات وزارة الاسكان فان هناك اكثر من ٤٥٠٠٠ عائلة بدون سكن في العراق(١٤). وانخفضت اجازات البناء من معدلات تجاوزت ١٠٠٠٠٠ عام ١٩٨٧ الى بضعة الاف في عام ٢٠٠٧. أن مشكلة السكن في العراق قديمة وتعود إلى فشل الحكومات من عدم تبني إستراتيجية فاعلة لمعالجة هذه الأزمة ،إذ لايزال البناء الأفقي هو القائم في العراق والذي أدى إلى ترهل المدن والإضعاف من قابليتها في إيصال الخدمات إلى السكان .

ب-قطاع الكهرباء:

ان الانقطاعات في التيار الكهربائي ظاهرة بدأت بعد حرب الخليج الثانية نتيجة لما تعرضت له منشاتها من دمار شبه كامل ،وتفاقمت هذه الظاهرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ،اذ انخفض معدل الطاقة الكهربائية الى اقل من ١٠%عما كانت عليه قبل الغزو ،وذلك لاسباب كثيرة منها العمليات العسكرية التي دمرت (٧٠-٨٠%)من منشاتها في عموم العراق ،والنقص الكبير في الخبرات الهندسية بسبب الاوضاع الامنية التي ترك على أثرها الاختصاصيين عملهم،وتعرضت الشبكة الكهربائية الى اكثر من ١٢٠٠ عملية تخريبية في السنتين الأخيرتين،وظاهرة الفساد المالي والإداري الذي كان وراء ٣٠%من الخلل الذي أصاب منظومة الكهرباء .فضلا عن عمليات النهب والسلب وقلة التخصيصات المالية مما أثر على عصب الحياة بشكل عام (١٥). وحسب مكتب محاسبة الحكومة الأمريكي ،فان العراق لايزال بعيدا عن تحقيق الأهداف في قطاعي النفط والكهرباء ،وان هذين القطاعين بحاجة الى ما يقرب ٥٠ مليار دولار لتغطية الطلب في البلاد ، ٢٧ مليار دولار منها للطاقة الكهربائية. ويوضح جدول (٦) انقطاعات التيار الكهربائي عن السكان منتصف سنة ٢٠٠٧.

جدول ٦ :انقطاع التيار الكهربائي في بعض المحافظات في أيلول ٢٠٠٧.

المحافظة	عدد ساعات انقطاع الكهرباء / يوم
بغداد (الأحياء الشعبية)	١٦ ساعة
بغداد بشكل عام	١٢ ساعة
السماوة	١٢ ساعة
الحلة	١٤ ساعة
البصرة	١٣ ساعة
كركوك	١٢ ساعة

المصدر :بيانات وزارة الكهرباء ،لقاء الباحث مع مسؤولين في الوزارة ،أيلول ،٢٠٠٧.

ج- سوء التغذية:

أدت آلية توزيع الحصص التموينية وفق برنامج النفط مقابل الغذاء الى انحسار كامل لمنافع الشعب العراقي بسبب تدخل جهات مختلفة غير حكومية وتحكمها بالبطاقة التموينية ومفرداتها،منها حجب مفردات كثيرة من البطاقة كالنفط والغاز ،وزيادة ثمنها بعشرة أضعاف فضلا عن صعوبة الحصول عليها . ورغم ذلك فان باقي مفردات البطاقة شبه مقطوعة خلال عام ٢٠٠٧،ناهيك عن رداءة جودتها. وكشف مؤخرا تقييم سريع لوضع التغذية أجرته اليونيسيف(UNICEF) في بغداد بعد الاحتلال(١٦) ان سوء التغذية الحاد الذي يقاس بمقارنة وزن الطفل مقابل طول قامته قد تضاعف تقريبا من نحو ٤%عام ٢٠٠٦الى نحو ٨%عام ٢٠٠٧. وتشير المعلومات المتوفرة عن جمعية الصليب الأصفر الدولية في فيبناوالمختصة برعاية الطفولة الى ان عوامل ثلاث تقف وراء تفاقم خطر موت الأطفال في العراق هي:نقص التغذية ، ونقص الرعاية الطبية والأدوية، والاضطرابات الأمنية والأعمال الإرهابية ،فضلا عن عواقب استخدام الأسلحة المشعة والأسلحة الكيماوية وربما الجرثومية أيضا، وهناك ما يقارب ٨٠٠ موقع خطر في بغداد وحدها اليوم تتعلق غالبيتها بالقنابل العنقودية ومصائد الذخيرة المدفونة، ويتعرض الأطفال للإصابة والقتل بشكل يومي عندما يلهون بالمعدات التي لم تنفجر .

د- الفئات الأضعف اجتماعيا(الأيتام والأرامل)

تشكل هاتين الفئتين من الناس كابوسا اجتماعيا وعبئا نفسيا وحاجزا قويا أمام نزوع الشعب العراقي نحو الفرحة والاستبشار ، ذلك لان القيم الاجتماعية والوازع الديني لا يزالان يشكلان ثوابت راسخة لدى نفسية المواطن العراقي . خاصة وان هنالك خمسة منظمات دولية رشحت العراق لتصدر قائمة نسبة الأرامل والأيتام في العالم .

وكانت منظمة اليونيسيف أكدت أن حصيلة العنف في العراق بلغت أكثر من ٥ ملايين و٧٠٠ ألف طفل يتيم حتى عام ٢٠٠٦ نتيجة اغتيال آبائهم أو أنهم قتلوا في حوادث التفجيرات والمداهمات المسلحة أو القتل الطائفي . أما عدد الأرامل فكان وفق تقرير أجرته الأمم المتحدة ومراكز أبحاث أخرى بلغ ٣ ملايين امرأة ، وبهذا يبلغ عدد الأرامل والأيتام في العراق ٨ ملايين شخص يشكلون نسبة ٢٩%من المجتمع العراقي البالغ ٢٧ مليون نسمة (١٧) .

هـ- البطالة :

هذه الظاهرة لن تقل خطورة عن اليتم والترمل فجميعها يجمعها وقت الفراغ والعوز والحرمان مما يفتح الباب أمامها لأي عمل غير مشروع يندمج ضمن محتوى الجرائم . قدرت وزارة التخطيط نسبة البطالة بـ ٣٠،٢% من الذكور و١٦% من الإناث ، وبشكل إجمالي بلغت ٢٨,١% سنة ٢٠٠٣ . أما عن فجوة البطالة فان نتائج مسح وزارة التخطيط تشير إلى أن معدل البطالة في المناطق الحضرية بلغ ٣٠% في مقابل ٢٥,٤% في المناطق الريفية (١٨).

و-خدمات النقل :

تأثرت خدمات النقل الحكومي المجاني وشبه المجاني بعد الأحتلال ٢٠٠٣ بسبب مخلفات الأحتلال حيث تتردى خدمات النقل العام في الدوائر الحكومية عموما .أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد أثقل باعداد هائلة من السيارات المستوردة والتي أغرقت الشوارع في جميع مدن العراق وتضاعف اجورها مما أثر على انتاجية المواطن واستثمار وقته .

ز-الاتصالات:

لازالت الخدمات الهاتفية تعمل بنصف طاقتها أو اقل من ذلك بسبب التدمير الذي لحق بمراكز الاتصالات والقواطع كونه من أول الأهداف العسكرية ،وأدى ذلك إلى الاعتماد الكلي على الهواتف النقالة التي هي الأخرى غير موفقة وغالية الثمن بالقياس إلى الدخل الصافي للمواطن العراقي وسوء الإدارة وقلة الخبرة في هذا المجال مما أثر سلبا على التنمية المكانية للدولة .

ح- اغتيالات العلماء

تعرض علماء العراق من اكاديميين وأطباء ومهندسين وخبراء إلى حملة تشبه الإبادة الجماعية ،ويقف وراء ذلك أطراف عديدة يجمعها هدف واحد هو قتل الحياة في العراق ومنعه من التقدم والازدهار،أو لأسباب تاريخية وحداثوية نتيجة لمواقف العراق القومية والوطنية ،ويشير الدكتور إسماعيل الجليلي في تقرير قدمه إلى مؤتمر مدريد للمدة ٢٣-٢٤ نيسان عام ٢٠٠٦حول اغتيال ٧٣٠ عالم عراقي مستندا في ذلك على تقرير نشره مركز المعلومات الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٤ والذي أعدته وزارة الخارجية الامريكيةلاطلاع الرئيس الأمريكي بوش إلى قيام عناصر

من الموساد الإسرائيلي وقوى أجنبية أخرى أرسلت إلى العراق وقامت باغتيال ٥٣٠ عالما عراقيا وأكثر من ٢٠٠ أستاذا جامعيا وأشار التقريرالى أن (٣٠٣) هجمات مسلحة دبرت بقصد قتل الأكاديميين والأطباء ،بلغت نسبة الاغتيال ٧٤%أما من تمكنوا من النجاة فيمثلون ٢٦%،ويمثل الذكور من بين هؤلاء٩٥% فيما كانت نسبة النساء ٥% (١٩). وان المحاولات هذه لازالت مستمرة فضلا عن التهديدات التي يتلقاها العلماء بمغادرة العراق وخاصة الأطباء ومن ذوي التخصصات الدقيقة، ما يؤكد الهدف من وراء هذه التصفيات.كما إن عمليات القتل لم تتم عشوائيا وذلك من خلال ملاحظة ما يأتي (٢٠) :

١- أن اكبر عدد من حاملي الشهادات هم أصحاب الدكتوراه ،واقلهم حاملوا البكالوريوس.

٢- احتلت تخصصات الهندسة والزراعة المراتب الأولى وبنسبة٣٣%و ١٤%على التوالي ثم جاءت بعدها التخصصات الأخرى مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وبنسبة ١٣%و ١٠%و ٧%على التوالي.

الأستنتاجات :

يمتلك العراق رابع اكبر مخزون للنفط في العالم ، ولديه طاقات اقتصادية كامنة ، وفيه مخزون بشري فعال ، وعلى أرضه يجري نهران عظيمان ، وتربته من أخصب أنواع الترب في العالم ، لكن سوء الإدارة وتبعات الغزو العسكري عام ٢٠٠٣ قد خلّفا البنية التحتية للعراق بما فيها البنية التحتية لقطاع النفط ، والبنية التحتية للخدمات العامة وتحطيم البنية النفسية للمواطن العراقي مما اثر سلبا على الأقتصاد العراقي وحياة الفرد . ويمكن إدراج معوقات التنمية البشرية في العراق بالنقاط الآتية :

١- عدم وجود إستراتيجية تنمية بشرية ، إذ أن محور التنمية يجب ألا يعني فقط بالنمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي أو التوازن الكافي في ميزان المدفوعات فحسب ، وإنما يجب أن يعني أيضا القضاء على الفقر والبؤس وامتهان الكرامة المقترن بذلك ، وينبغي أن تتاح للمجتمع فرص العمالة وان يكون للمجتمع نصيب في عائدات الرخاء الاقتصادي ، ويجب أن يكون هناك رؤية خلاقة للعنصر البشري واعتباره أداة التنمية وغايتها ، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

٢- انتشار الفساد الإداري وضيق الهامش الديمقراطي وضبابيته ، فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية الاقتصادية ، فان الفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمي الشريف ويحبط رغبة الأفراد في الترقي في تحصيل العلم والمعرفة ، وهو في نفس الوقت يشوه قيم الثقافة الوطنية المجتمعية ، وسوف يولد أفرادا ضعفاء غير قادرين على النهوض بأعباء المشروع التنموي والثقافي ،وهم غير قادرين في نفس الوقت على مواجهة التحدي الذي تفرضه العولمة وتحديات بناء القدرات الذاتية.

٣- عدم توفر الإرادة السياسية والإخلاص الوطني للعمل على استثمار القدرات البشرية والمعرفة سواء في العراق أو في الدول العربية كافة .

٤- عدم وجود إستراتيجية لإحياء الثقافة الوطنية لإقامة نظام ثقافي مجتمعي ،قادر على توليد ثقافته الوطنية الخالصة ،وان الضعف وانعدام مثل هذه الإستراتيجية حصل الذي حصل في العراق من اقتتال طائفي أساسه ضعف الرابط الوطني وتراجع قيمه الثقافية .

٥- أن تحليل التجربة العراقية الطويلة يشير إلى أن: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العملية الدستورية ،السياسية النفطية ،تؤسس ثلاثة عناصر مترابطة رئيسة للسياسة الأقتصادية ،فالاستثمارات في البنية الأساسية والفعاليات الإنتاجية عنصر أساس في التنمية ، والإيرادات النفطية محور التحويل والعملية الديمقراطية بضمنها المجتمع المدني توفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الضروري للتنمية وهي تؤثر بمجلها على التنمية البشرية .

٦- الإهمال الكامل للتنمية الاجتماعية من خلال الإخفاق في تحقيق التوازن بين مزايا السوق وبين استمرار دور الدولة للتخفيف من أعباء الفقر أو تحسين الرفاهية ، حيث ان تدخل الدولة يقود إلى سيادة نظرية الاقتصاد الكلي بدلاً من الأقتصاد الجزئي والعمل على إعادة توازن الموارد وتقليل فجوة الدخل .

٧- أن أي إستراتيجية للتنمية في العراق تعد قاصرة إن لم تلتزم بمجموعة من المبادئ تتقدمها : أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقرا(الأقل إنتاجية) وفق مبدأ التنمية من الأسفل إلى الأعلى ، واستمرار تبني الدولة الحد الأدنى لمعيشة المواطنين ، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية ، وتأكيد احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية ، وتسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية باتجاه تحقيق الهدف الصعب وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني .

التوصيات :

أن واقع الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية ومعاناة المجتمع العراقي وحالة البطالة والفقر والحرمان وتدمير البنية التحتية تتطلب دورا فاعلا ومؤثرا للدولة باتجاه تبني نهج اقتصادي – اجتماعي– سياسي لتحديد المسار العام والخاص والعمل على إيجاد قواعد عامة لكل منهما . وعلى هذا الأساس ينبغي وضع برنامج وطني متكامل لتطوير القطاعات الاقتصادية والخدمية وكما يأتي :

١- وضع معايير للمشروعات التي يجب أن تظل بيد الدولة ولا تخصص لأسباب إستراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية ومن هذه المعايير :

أ- المشروعات ذات البعد الاستراتيجي .

ب-المشروعات ذات البعد الاجتماعي (المؤسسات الصحية والتعليمية مثلا)

ت-مشروعات تحقق أرباحا وتعمل على أسس تجارية خاصة في مجال الخدمات .

٢–توفير المناخ الملائم للاستثمار لكلا القطاعين العام والخاص على أن يشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية .وعلى أن يتضمن ذلك كسب تأييد جميع المجموعات والفئات في الاستثمار والتي تشمل بجانب القيادة السياسية فئات العاملين ورجال الأعمال والمستهلكين.

٣– أن تمنح مؤسسات القطاع العام استقلالاً إداريا وماليا حقيقيا بسن القوانين واللوائح بحيث يسمح لها باتخاذ القرارات بناء على الاعتبارات الاقتصادية أولا وذلك في كل ما يتعلق بشؤون الإنتاج والتوزيع والتسويق .

٤–إبقاء القطاع العام في الموقع المؤثر لإحداث عملية التنمية مع مراعاة إعادة تأهيل وإصلاح القطاع بغية تقليص أوجه القصور وما سيتبعه من استنزاف للميزانية.

٥–تفادي المغالاة في الإشراف الحكومي والرقابة المباشرة وهذا لايعني بأي حال التقليل من دور الحكومة في الإشراف على هذه المؤسسات العامة ،شانها شان مؤسسات القطاع الخاص ،وذلك في إطار التوجيه الكلي للاقتصاد لتحقيق الغايات العليا للدولة لانجاز الأهداف الموضوعة لخطط وبرامج التنمية الشاملة .

٦–قبول الخصخصة كآلية اقتصادية وإدارية قد تساعد في إعادة تأهيل وتنشيط مؤسسات القطاع العام يجب ألا يلغي أو يوقف أي دراسات أو محاولات لإيجاد وتطبيق نماذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر ملائمة وأكثر انسجاما مع ظروف العراق ،وأكثر دقة على تحقيق غاياتها وطموحاتها وأهدافها في الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من العدالة الاجتماعية وإنهاء الفقر وإزالة التخلف .

المصادر والمراجع:

١- علاء محمود التميمي،التنمية والبحث العلمي في الوطن العربي ،دائرة التخطيط ،إمارة أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة،محاضرة ألقيت في المنتدى الثقافي في إمارة ابوظبي بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢١.

٢- تقرير الراصد الاجتماعي لسنة ٢٠٠٤،ص١١٢.

٣- المصدر السابق ،ص١١٤.

٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،مديرية إحصاءات التنمية البشرية ،تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية ،ص١٥.

٥- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء ،دائرة الإحصاء الاجتماعي ،المؤشرات التربوية والتعليمية ،٢٠٠١.

٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠٠٥،ص٢٦١.

٧- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الموازنة الاستثمارية لسنة ٢٠٠٦.

٨- علياء كاطع شلتاغ، توزيع عيادات أطباء مدينة بغداد،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة المستنصرية ،٢٠٠٧،ص٣٩.

٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٥،ص٢٦٣.

١٠- محمد صالح ربيع العجيلي،ظاهرة الفقر في الوطن العربي –الواقع والأسباب والنتائج–الطبعة الأولى/ بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٧،ص١١.

١١- مهدي العلاف ،قياس الفقر في العراق رؤية مبسطة،بحث نشور في صحيفة الصباح في ١٣ مارس ٢٠٠٥.

١٢- محمود عبد الفضيل ،تطور مؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي ،المستقبل العربي ،العدد١٣٨،١٩٩٠،ص٦٢.

١٣- وزارة الإسكان العراقية ،بيانات غير منشورة،٢٠٠٧.

١٤- لقاء الباحث مع المسئولين في وزارة الكهرباء يتعذر ذكر أسماءهم في أيلول ٢٠٠٧.

١٥- الأمم المتحدة ،منظمة رعاية الطفولة ،اليونيسيف(UNICEF) ٢٠٠٧.

١٦–مؤسسة فيشر ،الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها ،منظمة رعاية الطفولة (اليونيسيف)،منظمة الصحة العالمية ،منظمة أطباء بلا حدود.

١٧–يمكن مراجعة الموقع الآتي : www.amanjordan.org

١٨– إسماعيل الجليلي،ورقة قدمت إلى مؤتمر مدريد للفترة ٢٣–٢٤ نيسان /ابريل ٢٠٠٦.

١٩– المصدر نفسه.

٢٠– كامل عباس مهدي ،سياسات الاحتلال الاقتصادية:دراسة نقدية ،ندوة احتلال العراق،مركز دراسات الوحدة الوطنية ،بيروت ،٢٠٠٤،ص٨٧٥–٨٨٨.